

الف نسمة، وعدد سكان القطاع نحو ٦٥٠ ألفاً. بينما رأت مصادر أخرى أن هذه الأرقام أقل من الحقيقة، وقدرت سكان الضفة بأكثر من مليون نسمة، والقطاع بـ ٦٥٠ ألفاً. ومعنى ذلك، أن نسبة السكان العرب عموماً داخل «الخط الأخضر» وخارجه تبلغ ٤١ بالمائة مقابل ٥٩ بالمائة من اليهود. وذلك بعكس ما أعلنه مكتب الإحصاء عن وجود ٣٨ بالمائة من العرب مقابل ٦٢ بالمائة من اليهود^(٢٥).

الملح الثالث

وهو يقوم على انعكاسات طبيعة التوزيع السكاني حسب المناطق داخل الكيان الاستيطاني في حدود ١٩٤٨؛ حيث يتركز العنصر العربي، عموماً، في مناطق الجليل (٦٠ بالمائة منهم) والمثلث (٣٠ بالمائة) والنقب (عشرة بالمائة). وهناك مدن وقرى سكانها عرب تماماً تقريباً، ويعيش فيها نحو ٧٠ بالمائة من عرب ١٩٤٨، بينما تعيش النسبة الباقية (٣٠ بالمائة) في مدن وقرى مختلطة^(٢٦). وبالنسبة إلى الضفة والقطاع، فما زال العنصر العربي يمثل أغلبية مطلقة، على الرغم من حملات الاستيطان الصهيوني المركزة. لقد بلغ عدد الصهيونيين في الضفة، العام ١٩٨٤، نحو ٤٢ ألف مستوطن، بنسبة لا تزيد على خمسة بالمائة من عدد السكان. وبلغ عددهم في القطاع نحو ١٥٠٠ مستوطن، بنسبة ضئيلة جداً من عدد السكان^(٢٧). ومعنى ذلك كله أن هناك مناطق من «أرض - إسرائيل» المزعومة لم يطاولها الوجود اليهودي حتى الوقت الحاضر، وهو ما يتعارض سواء مع فكرة «النقاء» اليهودي في الكيان الاستيطاني، أو مع فكرة تحرير «أرض - إسرائيل» من العنصر العربي!

ومما يعمق الإحساس بوطأة هذه الملامح الثلاثة العامة للمشكلة السكانية في الكيان الصهيوني الاستيطاني، ما يثار من حديث عن اضمحلال موجات الهجرة اليهودية إلى هذا الكيان. فمذ منتصف السبعينات، تضاعف الأمل في إعادة الحياة إلى عامل الهجرة بالحيثيات التي تمكّنه من لعب الدور التاريخي في تصحيح الخلل السكاني لصالح اليهود المستوطنين في فلسطين. والأسباب متعددة، فمن ناحية أولى، هناك محدودية واضحة في حجم الاحتياطي البشري اليهودي في العالم. ولن يزيد هذا الحجم، تحت أفضل التوقعات، في العام ٢٠٠٠، على ١٤,٢٥ مليون نسمة. بل ورأى البعض أن حجم اليهود سوف يتآكل في العام ٢٠٠٠ إلى نحو ثمانية ملايين فقط؛ وسوف يضمّ الكيان الاستيطاني منهم نحو ٤,٥ ملايين. وذكر د. دلا فرجولا، المختص بمتابعة الاتجاهات السكانية اليهودية في إسرائيل والعالم، «أن اتجاهات التآكل تعود إلى مستوى الإخصاب المتدني عند اليهود، والعزوف عن الزواج، وتزايد نسبة الزواج المختلط، وهي اتجاهات آخذة في التزايد». وتوقع أن يؤثر هذا الضمور اليهودي البشري في مستواهم الاجتماعي، والاقتصادي، ومن ثمّ في نفوذهم السياسي في مختلف الأصقاع. لأن حجم اليهود سوف يكون قد تجاوز الخط الأحمر المفترض من أجل ذلك النفوذ. كما رأى أن هذا كله سوف ينعكس سلباً على قوة السياسة الإسرائيلية في التحليل الأخير^(٢٨). ومن ناحية أخرى، فإن الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي يمثلان، في الوقت الحاضر، أكبر مخازن الوجود اليهودي خارج الكيان الاستيطاني الصهيوني. وليس ثمة ما يشير إلى رغبة أي من الطوائف اليهودية لدى الجانبين الأمريكي والسوفياتي، في الهجرة إلى هذا الكيان. لقد حدّد اليهود الأمريكيون موقفهم منذ وقت مبكر، ولم يهاجر منهم إلى إسرائيل إلا قلة ضئيلة للغاية. وبين العامين ١٩٦٠ و ١٩٦٤، لم يهاجر منهم سوى خمسة آلاف من بين ربع مليون مهاجر استقبلهم الكيان الصهيوني في تلك الفترة. لذا، فإن الأمل الإسرائيلي يظل في حدود أن تبقى الأقلية اليهودية الأمريكية مصدراً للدعم المادي والسياسي^(٢٩). أمّا الأقلية اليهودية السوفياتية، فلا يعتد بها مستقبلاً على صعيد الهجرة إلى إسرائيل وامدادها بالبشر، وذلك على الرغم من الضجة الكبرى حول هذا الأمر. فقد ثبت تماماً أن ما بين